

من الاشياء وح لا يشترط ما اورثت ان لا مانا فانه من عدم ثبوت شيء  
 من الاشياء اعمى القيد من ثبوت المدعي ووجه عدم التوجه فانه  
 مانا ثامن الشيء هو المدعي لهم ولهذا المناظرة اجرة اخرى رايتها تركها  
 اخرى صيانة التطويل والحق في الجواب ما ذكرنا من ان القيد في الشرطية كغير  
 محال لاستلزام سلب القيد من ان يكونا واحد منهما اعمى من الاشياء  
 والاستلزام عدم الواجب تعالى ووجه المنعقات فان عدم المنعقات  
 اعمى من الاشياء ومن يبالي هذا فلهذا ارتفع ما اعمى على بعض  
 الطالين من ان الشرطية الاجرة كانت لعدم العلاقة بين القيد والمانا  
 فاننا اذا رجعنا الى وجوبنا الاصل في علاقة الاستلزام بين عدم ثبوت  
 شيء من الاشياء وثبوت المدعي بل بينهما مانا كما مرنا سابقا ووجه ان  
 ان سلب شيء من الاشياء وثبوت المدعي بل بينهما مانا كما مرنا سابقا  
 ووجه ان مانا ان سلب على طريق عدم الاستلزام سلب القيد من ثبوت  
 استلزام سلب الامم سلب الاخص وسلب القيد من استلزام بل مانا  
 والمدعي لا يخلو عنها فظهر علاقة الاستلزام بلا مرتبة بعد تهديد ذلك  
نقول لو كان الشرطية قيدا للمستدرك بالاجراء لزم اجتماع القيدتين  
بما اذا كان المقدم ملزوما لهما كما في قولنا زيد قائم في وقت عدم ثبوت  
 شيء من الاشياء اذا ارتفع زيد قائم وزيد ليس يقام ثبت زيد قائم و  
 زيد ليس يقام ويكون مآل الشرطية على طورا اهل الدية ثبوت  
 زيد قائم وزيد ليس يقام في وقت ارتفعاها فان قولنا زيد قائم  
 في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء تنافي قولنا زيد ليس  
 يقام في ذلك الوقت وذلك بدعي فان المدعي يشخص اذا كان



زيد

زيد قائم وزيد ليس يقام فليزم تخفي جراب الصفة عند قولنا ان  
 يكون شيء من الاشياء ثابتا كما ان زيد قائم وزيد ليس يقام ويرجع مفاد على  
 طورا اهل العربية زيد قائم وزيد ليس يقام في وقت عدم ثبوت شيء من  
 الاشياء وهو مستلزم لاحتمال القيد في وقت معين وهو حال وفي  
 تحقيق الصفة تطرأ هرقان الوقت المذكور كما ان يكون مستحسبا على تقدير  
 ذلك الوقت المستحسب يجوز ان يرتفع القيد من وجوبه يظهر بعد ذلك  
 بالرجوع الى ما قلنا سابقا بان مقصودنا هو صحة كلام السيدات  
 القوم قد يكون احرا مستحسبا مستلزما للقيد من ان يرتفع القيد من  
 كمالها على ما ارتفع شيء من الاشياء على طريق عدم ثبوت زيد قائم و  
 زيد ليس يقام ثم يفقد القضية الشرطية على طريق كمالها بل ان  
 لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كما ان زيد قائم وليس يقام يرجع مآل على طورا  
 العربية ان زيد قائم وزيد ليس يقام في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء  
 فيستفهم بان ما اذا اراه اهل العربية امان زيد واياه ان زيد قائم و  
 زيد ليس يقام والواقع في ذلك الوقت فلهذا يستلزم ايضا ان يكون ذلك  
 الوقت من الاوقات الواقعة قبل اجتماع القيدتين في الواقع وذلك  
 مستحسبا وانما ان يزيد واياه ان القيدتين ثابتان على تقدير ذلك الوقت  
 فهنا يغيب مذهب المتأخرين واهل العربية يتكرومهم والحكمة بنيت  
 الانزام على اهل العربية بان المعنى الثاني باطل عندكم فلهذا تحقق المعنى الاول  
 وهو مستلزم لاحتمال القيد واما افادات الحكم في الشرطية بالاقبال  
بين النسبتين فلا يلزم ذلك فان قبضت اليمين بالاقبال او جرد  
اقبال اخرى اى اقبال كان وحاصل انه لا يلزم على طورا اهل المنطق